

CD/PV. 862  
23 January 2001

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والستين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد كريستوفر ويستدول (كندا)

الرئيس أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٦٢ لمؤتمر نزع السلاح والجزء الأول من دورته في عام

٢٠٠١.

كما تعلمون، تقام اليوم الصلاة في كنشاسا تحية لذكرى رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية الراحل الذي اغتيل الأسبوع الماضي. وفي هذه المناسبة الحزينة، لا يسعني إلا أن أنقل باسم المؤتمر وباسمي شخصيا تعازينا إلى أسرة الرئيس الراحل كابيللا وكذلك إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها.

بادئ ذي بدء، أود أن أودع الزملاء الذين غادروا جنيف بعد انقضاء الدورة الأخيرة في أيلول/سبتمبر وهم تحديدا السفير هيوا س. باليهاكارا من سري لانكا، والسفيرة افتخار شاوردي من بنغلاديش والسفير سو - أوشير بولد من منغوليا، والسفير محمد الدوري من العراق متمنيا لهم كل النجاح في مهامهم الجديدة. كما أتمنى السعادة لهم ولأسرهم.

وأود كذلك أن أعرب عن خالص ترحيبي بالزملاء الجدد الذي اضطلعوا بمسؤولياتهم كممثلين لحكوماتهم في المؤتمر منذ انقضاء محفلنا في أيلول/سبتمبر، وهم تحديدا السفير نوغوروهو ويسنومورتي إندونيسيا والسفير ميخائيلو سكوراتوفسكي من أوكرانيا والسفير براساد كاريواواسام من سري لانكا. ونتطلع إلى العمل معهم جميعا لتحقيق أهدافنا المشتركة.

كما أود أن أرحب بحضور وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السفير جاينانتا دانابالا معنا اليوم ولا أشك بأننا جميعا نقدر اهتمامه المتواصل بما نبذله من جهود والدعم الذي يقدمه إلى المؤتمر.

أنتقل الآن إلى بياني الاستهلالي بوصفي رئيسا لهذا المؤتمر. وأود أن أعرب عن تقديري لمن سبقوني في رئاسة المؤتمر وتناولوا خلال العام المنصرم العديد من المسائل المماثلة لتلك المعروضة علينا الآن. وأخص منهم بالذكر السيد بتكو دراغانوف من بلغاريا، الذي شاركته العمل مشاركة تامة وساهمنا معا في المشاورات المعقودة فيما بين الدورات ما أغناني بآراء مستنيرة قيمة لمهمتي الرئاسية. كما أشعر بالامتنان لتمكني من الاعتماد على الدعم القدير من جانب السيد فلاديمير بتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، ومن السيد إنريكي رومان - موري نائب أمين عام المؤتمر الذي يحضر معنا هنا أول جلسة عامة والذي أرحب به ترحيبا خاصا، كما أرحب بجميع موظفي الأمانة الآخرين.

ومن أجل إحراز المزيد من التقدم في عمل المؤتمر خلال دورته لعام ٢٠٠١، طلب المؤتمر في تقريره، المقدم إلى الجمعية العامة عن الدورة ٢٠٠٠ (CD/1627)، إلى سلفي وإلى إجراء وإلى إجراء مشاورات ملائمة خلال فترة ما بين الدورات وتقديم التوصيات إذا اقتضى الأمر التي من شأنها أن تساعد المؤتمر على الشروع باكرا في

عمله المتعلق بمختلف بنود جدول الأعمال، مع الأخذ في الحسبان تأييد المؤتمر للوثيقة CD/1624 التي ندعوها "اقتراح أموريم" ونعتبرها الأساس لمزيد من المشاورات المكثفة. ولقد نصت الفقرة ٣٦ تحديداً على أن تأخذ هذه المشاورات في الحسبان، ضمن أمور أخرى، الاقتراحات والآراء المقدمة والمناقشات التي أجريت خلال دورة عام ٢٠٠٠.

وأود الآن أن أبلغ المؤتمر بإيجاز عن نتائج المشاورات التي أجريت حتى الآن، مستعرضاً بعض المسائل قيد الاهتمام من وجهة نظر الرئيس؛ كما أود أطلب إليكم تكليفي بمواصلة هذا العمل، واستكمال الجولة الحالية من المحادثات والسعي لإحراز المزيد من التقدم؛ وأرغب بأن أحث جميع الوفود أن تستفيد أثناء ذلك من جلساتنا العامة المبكرة وأن تستغل خير استغلال القدرات السياسية المتاحة للمؤتمر بما يتمتع به من سلطة للتأثير على مفاهيم وسياسات الدول الأعضاء.

ولقد بذلت ما في وسعي ضمن إطار الولاية التي كلفت بها وما زودت به من توجيهات. وقمت بمشاورات مكثفة في نيويورك خلال دورة اللجنة الأولى ومن ثم في واشنطن ولندن وبيجين وباريس وموسكو وهنا في جنيف.

ولمست بطبيعة الحال ما يشعر به بعض الوفود من إحباط شديد، إذ إن سنوات قد انقضت إلى الآن ولم يحقق المؤتمر الفائدة المرجوة منه على الإطلاق. ويعتقد هؤلاء الوفود بأن لديهم ما يفيد المؤتمر حقاً، وأن ثمة إمكانية لإحراز تقدم أساسي في ميادين حظر انتشار الأسلحة والحد منها ونزع السلاح، غير أنهم حرموا من تحقيق ذلك. ويجدون أن تفويت هذه الفرصة أمر يدعو للأسف (ناهيك عما يشعرون به من هدر لوقتهم ولطاقاتهم المهنية).

كما لمست برهاناً على أهمية الجهود المبذولة في الوثيقة CD/1624، المتضمنة لبرنامج العمل الذي اقترحه السفير أموريم في آب/أغسطس الماضي. وإن مزايا هذا البرنامج هائلة، فهو يمثل ثمرة سنوات من العمل الجاد لوضعه ولتحسينه، وهو مصمم ليعكس ويستوعب مختلف آراء ومصالح جميع أعضاء المؤتمر. ومن شأن هذا البرنامج أن يتيح المجال لإجراء دراسات ومناقشات ومفاوضات متعمقة وأن يعود بالكثير من الفوائد وأسباب الرضا على نطاق واسع. كما يوجه الاهتمام إلى مؤتمر نزع السلاح ويعزز من شأنه كمحفل ومنتدى للتفاوض ويوفر لنا وسائل جديدة لتعزيز المصداقية وقدرنا من الهيبة يترجم إلى وقع عام وسياسي. ويمكن أيضاً لهذا البرنامج أن يزود وسائل الإعلام ببعض المواضيع لتغطيتها، حدث يستحق الحديث عنه. ولعل الوقت موات الآن وأمامنا دورة بأكملها لبحث القضايا المطروحة التي تتصدر الشؤون الدولية.

وإلى جانب هذا الاحترام الشديد للاقتراح، لا بد من أن أضيف أن عدة أطراف أبدت تحفظات وتحدثت عن صعوبات فيما يتعلق بالاقتراح وأنها ليست مستعدة بعد للانضمام إلى توافق في الرأي بشأنه. وأنتم على دراية بهذه المشاكل التي وصفتها وحددتها الأطراف كما تصورتها. ولذا لن أكررها على مسامعكم من جديد.

ورغم ذلك، أود أن أؤكد أنني لم أصادف في أي من مشاوراتي مواقف متمزعة. لكنني سمعت بالطبع إشارات إلى "جوهر الموضوع"، والكل يعلم أن اختيار كل كلمة سواء في النص أو في البيان المرفق به المعروضين علينا كأية ثمرة جهود مضمينة للتوصل إلى توافق في الرأي والنصوص ثابتة نسبياً، غير أن الأذهان منفتحة لتقبل أي تحليل جديد للنص، بل والأهم من ذلك هو أن الأذهان منفتحة كل الانفتاح في سياق دائم الحركة يتقدم فيه سعينا إلى توافق في الرأي، وهو سياق يعكس الاعتبارات الاستراتيجية والتكتيكية المعقدة والمتغيرة لدى جميع الأطراف.

وبالطبع، ثمة مسائل أكثر خطورة من مصير الوثيقة CD/1624 فحسب. ونظراً للقلق الذي يسود إزاء بعض الاتجاهات أحادية الطرف أو تعددية أقطاب انتقائية تماماً، فإن مسار عدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف عموماً ومسار هذه المؤسسة خصوصاً ما زال في حكم المجهول.

ولا غضاضة من تكرار الرأي بأن لهذا المؤتمر أهمية حيوية لتحقيق آمالنا المشتركة في الحد من الأسلحة ومنع انتشارها ونزع السلاح. فالمبدأ الذي يستند إليه المؤتمر، وهو أن مصير كل واحد منا يهم الجميع، صلب راسخ وولايته التفاوضية ولاية فريدة وضرورية. وهذا مؤتمر شامل، وهذا أمر حاسم. فالدول الأربع في العالم التي لم تنضم إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تشارك جميعاً فيه كأطراف ذات مصلحة على قدم المساواة. والقوى الكبرى جميعاً هنا وهي مستعدة، من حين لآخر، للتحدث والاستطلاع والتفاوض. ونظراً لدواعي القلق السائدة على نطاق واسع فيما يتعلق بالاستقرار الاستراتيجي في العالم والتخوف من سباقات تسلح جديدة، أليس من الغريب أن وسائل الالتزام المتاحة حالياً في هذا المحفل تكاد تبقى مهملة تماماً لا يستخدمها أحد؟.

ولسوف أسعى جاهداً، وفاء بولايتكم، لمعالجة الأمر لكي يستعيد هذا المحفل نشاطه المعهود. وبوصفي رئيساً لهذا المؤتمر، أدرك تماماً مسؤوليتنا إزاء نوعية الخيارات المتعددة الأطراف المتاحة للدول التي تسعى لتحقيق الأمن المشترك، ومسؤوليتنا عن نوعية المسار المتعدد الأطراف وقدرته على إحراز التقدم. ومن العبث أن نلوم الأدوات التي لا نستخدمها. ومع أننا لا نتمتع هنا بسلطة إصدار القرارات التي تلزمنا المضي في وضع برنامج عمل، فإن مسؤوليتنا المباشرة في هذا المؤتمر هي استحداث أفضل الخيارات المتعددة الأطراف التي يمكننا التوصل إليها ومواصلة تقديم مثل هذه الخيارات التي من شأنها أن تؤول إلى تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في عدم انتشار الأسلحة والحد منها ونزع السلاح. وإن رأيي الذي يشاركني فيه الكثيرون هو أن الوثيقة CD/1624 - أو أشبه ما

يكون بها - لا تزال أفضل خيار متوفر لدينا، بل إنها تمثل في حقيقة الأمر إنجازا رائعا من الإنجازات التي تملئها علينا مسؤوليتنا الأساسية في هذا المؤتمر.

ولعله من الطبيعي أن نشعر جميعا بالإحباط، ولكنني والحالة هذه أعتقد أنه من الحكمة أن نتحلى بالصبر ونحول الإحباط إلى إبداع. ونحن لا نرغب في التكاسل، ناهيك عن الوقوف مكتوفي الأيدي. ولكن تناول الأمور من منظور الواقع أمر لا بد منه، والصبر فضيلة لا بد منها حتى لهؤلاء الذين طالما أحبطت تطلعاتهم.

فهذا يوم جديد على أي حال - إن لم يكن في الواقع فجر ألفية جديدة. ودورة هذا العام لم تبلغ بعد الساعة الأولى من عمرها. وانضم إلينا قبل ثلاثة أيام شركاء جدد لهم دور حاسم. وفي هذه الظروف الواقعية قد نشرد عن بعض الجوانب الهامة لو أننا ضقنا ذرعا بعدم الاتفاق الكامل على برنامج عمل. وكيفما نظرنا إلى وتيرة الماضي ومهما تندمنا على ما فات فلا خيار لنا سوى البدء من حيث نحن الآن.

وسأكمل بفضل دعمكم الجولة الحالية من المحادثات وأواصل البحث عن التوافق في الآراء. وبالطبع، فإنني سأحيطكم علما بما يتكون لدي من مفاهيم وبما أبدله من جهود وما قد تثمر عنه هذه الجهود من تقدم.

وإنني أحث جميع الوفود منذ الآن على أن تسارع إلى الاستفادة من هذا المؤتمر حالا بصرف النظر عن عدم الاتفاق بشأن برنامج للعمل. ولا بد لي من الإشارة في هذا السياق إلى أن قوائم المتحدثين لجلساتنا العامة ما زالت قصيرة للغاية، وهذا ما يثير قلقي. ولذا فإنني أحث الجميع على الاستفادة من هذه الجلسات العامة للمشاركة في تقييم الوثيقة CD/1624، وخطوات العمل في الظروف الأمنية السائدة حاليا في العالم.

وإضافة إلى ذلك، فإنني أحثكم على الاستفادة من المؤتمر للبحث عن أرضية مشتركة خدمة للاهتمامات التي نشترك فيها جميعا - الدول الحائزة على الأسلحة أو غير الحائزة عليها والأطراف أو غير الأطراف في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، والدول التي تنتمي إلى جميع المجموعات والمناطق على قدم المساواة وجها لوجه، مجتمعة في هذا المؤتمر للحفاظ على أمننا من خلال وحدة الهدف والثقة والعمل المحقق المتعدد الأطراف - مما يثينا عن رغبتنا في خدمة هذه الاهتمامات في مكان آخر باستخدام السلاح.

وبعبارة أخرى أحثكم على الاستفادة من هذا المحفل الفريد للتعبير عما تتمتع به من صحة وكرامة وإرادة، بحيث تغلب على الأخطار المريعة التي تواجهها، وبحيث نتعمق في مفاهيم مصالحنا الأمنية المشتركة والعالمية والمتعددة الأطراف وبحيث نجد الأساليب الجديدة ونستخدمها للمحافظة على هذه المصالح وحمايتها وتعزيزها.

وحبذا لو ترجمت هذه التطلعات واقعا في قرار يتخذ باتفاق الآراء لاعتماد برنامج عمل لا يقل طموحا عن البرنامج الوارد في الوثيقة CD/1624، يشمل المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة والضمانات

الأمنية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ونزع السلاح النووي، إضافة إلى الشفافية والألغام المضادة للأفراد وعضوية مؤتمر نزع السلاح وجدول أعماله وأسلوب عمله. وهي كلمات قليلة تستحق القول، ولكنها تنطوي على أعمال تستحق الفعل حقا.

وعندما خاطب الرئيس جيانغ زيمين مؤتمرنا قبل سنتين، رسم لنا رؤية علينا أن نسعى جميعا إلى تحقيقها. واستشهد بما قاله شاعر من سلالة تانغ يدعى لي باي: "سيأتي وقت لركوب الرياح وشق الأمواج، عندها سأرفع شراعي الأبيض وأمخر عباب البحر الهائج".

البحر هائج. ومن ثم آنا لنا أن نرفع شراعنا الأبيض، وأن نركب الرياح ونشق الأمواج ... نمخر عباب البحر بكل شجاعة وإقدام ونسأب على صفحته كلما كان في الإمكان.

وانسيابا مما تقدم، أود أن أدعو الآن الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد فلاديمير بتروفسكي ليتلو علينا رسالة موجهة من السيد كوفي عنان إلى المؤتمر.

السيد بتروفسكي (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة): طلب إلي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، أن أنقل إليكم الرسالة التالية بمناسبة افتتاح مؤتمر نزع السلاح، والتي جاء فيها:

"إن مؤتمر نزع السلاح هو محفل فريد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وإنكم تفتتحون دورة مؤتمركم لعام ٢٠٠١ في فترة تتميز فيها الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ففي قمة الألفية التي عقدت في السنة الماضية، أكدت الدول الأعضاء التزامها بتحقيق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتصميمها على العمل لمواجهة أشد تحديات عصرنا إلحاحا. ونص إعلان الألفية على ضرورة العمل لإزالة أسلحة الدمار الشامل - لا سيما الأسلحة النووية - ولوضع حد للتجارة غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأكد الإعلان المعتمد خلال مؤتمر قمة مجلس الأمن على الأهمية الحاسمة لنزع السلاح في سياق الأحوال التي تعقب الصراعات.

"وفي العام المنصرم كذلك، اعتمدت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باتفاق الآراء - للمرة الأولى منذ ١٥ عاما - وثيقة ختامية تتعلق بإنفاذ المعاهدة. كما أحرز مزيد من التقدم في المفاوضات بشأن وضع بروتوكول للتحقق في إطار اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. وكان كل من الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والمؤتمر السنوي الثاني للدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، حافزا جديدا لبذل الجهود

الرامية إلى إزالة الألغام الأرضية والتخفيف من آثارها المأساوية. ولقد دخلت الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المقبل بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه مرحلة حاسمة.

"ومع هذا، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى، في هذه السنة مطلع الألفية، من التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن برنامج عمل شامل. وحال استمرار الاختلاف في الرأي بشأن الأولويات دون توصلكم إلى اتفاق بشأن آليات ملائمة لمعالجة كل من نزع السلاح النووي ومنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فلم يجرز أي تقدم في المفاوضات بشأن وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض استخدامها في الأسلحة النووية. وبوجه عام، فإن عدم التوصل إلى اتفاق في الآراء أدى إلى طريق مسدود مما أثار قلقي البالغ وبين لي بأن هذا المؤتمر لم يتمكن من استغلال إمكاناته كاملة.

"يتعين علينا اتخاذ إجراء حازم وموحد من أجل التغلب على هذا الوضع. كما يتعين علينا أن نعمل على إيجاد مناخ سياسي يفضي إلى تحقيق استفادة تامة من هذا المؤتمر بوصفه محفلاً للتفاوض. ويستوجب ذلك استعادة درجة ضرورية من الانسجام فيما بين الجهات الرئيسية الفاعلة. وعندها فقط سيتمكن المؤتمر من تحقيق توازن صحيح بين أولويات نزع السلاح لدى جميع الدول الأعضاء - لا سيما تلك المرتبطة بتدعيم نظام منع انتشار للأسلحة النووية وبعملية نزع السلاح النووي - في وقت يحافظ فيه على الاستقرار الاستراتيجي ويعمل على تعزيزه.

"وأحث جميع أعضاء المؤتمر على أن ينظروا إلى الموارد الفكرية والسياسية الكثيرة المتاحة لديهم. ويظل محفلكم الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لتزع السلاح في المجتمع الدولي. وليس هناك من منتهى آخر لديه هذا القدر من الخبرة في ميدان نزع السلاح وهذا القدر من المعرفة المتراكمة في هذا الميدان. وثمة ١٥ دولة من بين أعضائكم لديها بعثات تعالج حصراً موضوع نزع السلاح ويرأسها سفراء لتزع السلاح. وإن عضويتكم التمثيلية تضعكم في موقع فريد ومميز للتفاوض والتوصل إلى نتائج من شأنها أن تحظر بانضمام عالمي حقيقي وأن تنفذ فعلاً.

"وبناء عليه، تتمثل المهمة الأولى أمامكم وأنتم تفتتحون هذه الدورة في التغلب على عدم توفر الإرادة السياسية الذي يدعو للقلق ويجول دون استغلالكم استغلالاً كاملاً للموارد المتاحة لكم. ولقد أحرز المؤتمر في العام المنصرم تقدماً محموداً في التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن الآليات المناسبة لمعالجة مسألتين هامتين هما: نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وأحثكم على متابعة هذه العملية بعزم وتصميم. كما أحثكم على استغلال هذا المحفل لبناء كتلة حرجة من الإرادة السياسية من شأنها أن تفضي إلى اتفاق على برنامج عمل متوازن ويمكن العمل به يأخذ في الاعتبار أولويات جميع

الدول وبواعث قلقها. وإني مقتنع من أنكم لو اعتمدتم نهجاً يستند إلى النتائج فإنكم ستحققون النجاح. فهذا النهج الذي ثبتت فعاليته في مجالات كثيرة، بما في ذلك ما يتعلق منها بتزع السلاح. كما شكل هذا النهج حجر الزاوية الذي ارتكزت إليه عملية تعزيز الأمم المتحدة برمتها.

"وأعهد من جانبي بأن تبذل الأمم المتحدة ما في وسعها لدعم جهود المؤتمر. وأضيف بأننا نأمل في هذا العام ٢٠٠١ أن تنتقل من الأقوال إلى الأفعال وأن نشهد نتائج دورة مثمرة وناجحة حقاً".

السيد الرئيس، أود في معرض تناولي الكلمة أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن بعض الجوانب التنظيمية لمؤتمرنا.

سيخصص للمؤتمر، كما في السنوات السابقة، عشر جلسات أسبوعياً. ويتمكن المؤتمر بالتالي من أن يعقد خلال الدورة بأكملها جلستين يومياً توفر لهما كامل الخدمات. ولا داعي لأن أؤكد على ضرورة أن يبذل المؤتمر قصارى جهده لاستخدام الموارد المخصصة له على أفضل وجه. كما أود أن أذكركم، في هذا الصدد، أن التقيد بمواعيد افتتاح الجلسات هو أمر في غاية الأهمية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي التأكيد على أنه ليس بالإمكان عقد اجتماعات تتوفر فيها الخدمات كاملة في فترة المساء أو أثناء عطلة نهاية الأسبوع.

وتظل قاعة المجلس والغرفة ١ والغرفة جيم - ١٠٨ وغرفة اجتماعات الأمانة الموجودة في الطابق السادس تحت تصرف المؤتمر. كما يمكن توفير غرفة اجتماعات إضافية إذا ما احتاج الأمر. وعندما يكون هناك حاجة لاستخدام هذه المرافق لعقد المشاورات، يرجى من الوفود تنسيق استخدام هذه المرافق مسبقاً عن طريق الأمانة.

وفيما يتعلق بالوثائق، ينبغي أن نتذكر أن قدرات خدمات اللغات ما زالت مستنفدة إلى أقصى حدود الإمكان. وعليه، فإن التدابير التي يتبناها المؤتمر فيما يتعلق بالترشيح والتوفير في إصدار الوثائق واستخدامها ما زالت قائمة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تقديم جميع الوثائق قبل وقت كاف وتجنب الازدواجية في إصدارها. وأود أن استرعي انتباه المؤتمر مرة أخرى، في هذا الصدد، إلى أن أنظمة الأمم المتحدة لا تسمح بترجمة وتوزيع البيانات التي يقدمها الوفود في الجلسات العامة كوثائق مؤتمر منفصلة، بما أنها تصدر مرة أخرى في المحاضر الحرفية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من وثائق المؤتمر. وإني على يقين بأنه في مقدوري الاعتماد على تعاونكم الكامل في ممارسة الانضباط قدر الإمكان في مسألة الوثائق.

كما أود أن أذكر بأنه كجزء من الجهود التي تبذلها الأمانة سعياً لتخفيف تكاليف التشغيل اعتباراً من شهر آذار/مارس ١٩٩٦، لن توزع في غرف الاجتماعات سوى الوثائق التي تتضمن مشاريع اقتراحات تستوجب اتخاذ إجراء ما. وسيواصل تزويد البعثات الدائمة والبعثات المراقبة بوثائق ما قبل الدورة والوثائق المرجعية. وبالتالي، يرجى من الوفود أن تحتفظ بالنسخ التي ترد إليها طيلة فترة الدورة السنوية وأن تستخدمها أثناء



الاجتماعات. ومع هذا، فإن عددا محدودا من الوثائق سيتوفر من المكتب المخصص لتوزيع الوثائق في الغرفة  
جيم - ١١١.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أذكر الوفود بأن ترسل إلي رسائل اعتمادها بأسرع وقت ممكن لتمكين الأمانة  
من إصدار بطاقات التصريح بالدخول إلى غرف الاجتماعات وكذلك لإصدار قائمة المشاركين. ويرجى من  
الوفود أن تحمل معها إما بطاقات دخولها إلى مؤتمر نزع السلاح أو على الأقل بطاقات الهوية التي يمنحها لها مكتب  
الأمم المتحدة في جنيف.

الرئيس: أشكر السيد بتروفسكي على هذه المعلومات الإدارية وعلى الرسالة الموجهة من الأمين  
العام. وأكون ممتنا إذا ما سمحتم لي بالإعراب عن تقديرنا لمساهمته وللأهمية التي نعلم بأنه يوليها لعملنا.

كما تلقيت من الأمين العام للأمم المتحدة رسالة يحيل فيها جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في  
دورتها الخامسة والخمسين بشأن مسائل نزع السلاح وتدابير الأمن الدولي، بما فيها تلك القرارات التي تتوجه إلى  
هذا المؤتمر بطلبات محددة. وقد وزعت الأمانة هذه الرسالة بوصفها الوثيقة رقم CD/1633.

ليس لدي أي متحدث على قائمة المتحدثين لهذا اليوم. فهل يود أي وفد تناول الكلمة في هذه المرحلة؟  
أرى ممثل ألمانيا. السفير سيبرت، تفضل لك الكلمة.

السيد سيبرت (ألمانيا): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي سروري أن أهنئكم سيدي بتوليكم مهام  
رئاسة هذا المؤتمر. وإننا ندرك جميعا شدة التزام كندا بالحد من الأسلحة ونزع السلاح في جميع المجالات. وكان  
لبلدكم دور حاسم في منتديات كثيرة، لا سيما فيما يتعلق بأحد الإنجازات الهامة التي تحققت في الماضي القريب،  
وهي معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، التي سميت عرفانا بمعاهدة أوتاوا.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بالزملاء الجدد في هذا المؤتمر، وكذلك بالنائب الجديد للأمين العام  
للمؤتمر، السيد رومان - موري. وأتطلع للتعاون الوثيق معهم جميعا. كما أود أو أرحب ترحيبا حارا بوكيل  
الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا، الذي هو بيننا هذا اليوم.

إن الرئاسة الأولى لدورة المؤتمر من أصعب المهام وأكثرها تحديا. فوفقا للأهداف الطموحة للمؤتمر  
المنصوص عليها في مقرره CD/1036، ينبغي أن يتخذ المؤتمر خلال فترة الأسبوعين الأولين من دورته أهم قراراته  
المتعلقة بعمله، أي القرار بشأن جدول أعماله وبرنامج عمله وإنشاء هيئاته الفرعية. وبالتالي فمهمتك جبارة حقا.  
عليك أن تحقق خلال أسبوعين ما عجز المؤتمر عن تحقيقه خلال السنتين الماضيتين. ومهما كانت هذه المهمة "مهمة  
مستحيلة"، فلا بد من الاضطلاع بها. وبإمكانكم الاعتماد على دعم وفد ألمانيا الكامل لكم فيما تبذلونه من

جهود للتغلب على الجمود الذي أصاب المؤتمر في السنوات الماضية وتمكينه من استئناف عمله الجوهري في أقرب فرصة ممكنة.

فالقرار الأول الذي ينبغي أن يتخذه هذا المؤتمر يتعلق بجدول أعماله. سبق وأعربت قبل سنة في الجلسة العامة الأولى لدورة السنة الماضية عن مخاوفي إزاء الطريقة التي تمت فيها معالجة جدول الأعمال في الماضي. وأشرت إلى أن جدول الأعمال لم يتقدم عهده فحسب، بل إنه فقد كل الأهمية العملية بالنسبة لعمل هذا المؤتمر. فخلال السنتين الماضيتين لم يتحقق أي عمل جوهري بشأن أي بند من بنود جدول الأعمال. ولم تجر أية مناقشات حقيقية في الجلسة العامة بشأن أي بند من هذه البنود ولم تنشأ أي هيئة من هيئاته الفرعية للتفاوض أو لتمهيد الطريق لمفاوضات مستقبلية. ولا أرغب في تكرار ما قلته في العام المنصرم بالتفصيل، فلقد بات من الواضح تماما أنه يتعين على المؤتمر أن يناقش هذه الحالة غير المرضية والعمل على معالجتها إذا لم تتمكن من إحراز أي تقدم هام مبكر. فما هو الغرض حقا من جدول أعمال إذا كان ينبغي علينا أولا أن نعتمد ما يدعى ببرنامج العمل قبل أن نتمكن حتى من إجراء مناقشة جوهر البنود المدرجة على جدول الأعمال؟ فضلا عن أن القرار الذي اعتمدهنا للسنوات الأربع الأخيرة فيما يتعلق بجدول الأعمال يشير إلى إجراء مشاورات بشأن استعراض جدول أعمال المؤتمر ويقول إنه يبقى "دون المساس بنتيجة تلك المشاورات". ورغم ذلك، لم تعقد مثل هذه المشاورات على الإطلاق خلال السنتين الماضيتين، الأمر الذي لا يعزز من مصداقية قرارات هذا المؤتمر.

ويبدو أن هناك اتفاقا عاما في هذا المؤتمر على ضرورة معالجة هذه المسائل. وفي حقيقة الأمر، فإن الاقتراحات المتعلقة بما يدعى برنامج العمل التي قدمها رؤساء متعاقبون في السنة الماضية تتناول مسألة تعيين منسقين خاصين معينين باستعراض جدول الأعمال وتحسين أداء المؤتمر وتعزيز فعاليته. وكانت هذه المسائل وغيرها مما ورد في تلك الاقتراحات موضع اتفاق عام منذ فترة طويلة. بيد أن المؤتمر لم يتخذ أية قرارات نظرا لوجود مسألتين هامتين عالقتين ندر كهما جميعا. وحتى فيما يتعلق بهاتين المسألتين، هناك اتفاق عام بأن تبحثا في هئتين فرعيتين ملائمتين. ويبدو أن تسمية هاتين الهئتين الفرعيتين وتحديد ولايتهما بقيت ماثرا للجدل. ولو أن الوفود كافة تماكنت نفسها عن محاولة الحكم مسبقا على نتائج عملنا، حتى قبل أن نبدأ به لتمكنا من الشروع في العمل عاجلا. ويمكنني أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، أن وفد ألمانيا سيكون كما كان في السابق مرنا جدا بشأن هذه المسائل.

ويتعين أن يكون الهدف الأول لمؤتمرنا هذا هو الشروع بالعمل الجوهري في أسرع وقت ممكن. وسوف تدعم ألمانيا الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. ونفضل كل التفضيل التركيز على المسائل الجوهرية الرئيسية وتجنب المناقشات الإجرائية. غير أنه إذا أحققنا في إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف خلال فترة رئاستكم، فإننا

نرى حينئذ ضرورة أن يعيد المؤتمر النظر على نحو عاجل في الطريقة التي يدير فيها أعماله وفي دور جدول الأعمال الحالي ومدى صلته بالموضوع.

الرئيس: أشكر السفير سيرت على مساهمته ومشاعره الطيبة ودعمه لي. هل هناك من متحدثين آخرين يرغبون في تناول الكلمة الآن؟ إن لم يكن الأمر كذلك، فإني أعتزم دعوة المؤتمر لأن ينظر في جلسة عامة، غير رسمية، في مشروع جدول أعمال الدورة ٢٠٠١ كما ورد في الوثيقة CD/WP.514 التي وزعت صباح هذا اليوم واطلعت عليها ولأن ينظر كذلك في الطلبات الواردة من دول غير أعضاء في المؤتمر للمشاركة في أعمالنا خلال هذه الدورة، كما وردت في الوثيقة CD/WP.513 التي وزعت أيضا صباح هذا اليوم.

وسوف نستأنف هذه الجلسة العامة بعد الانتهاء من جلستنا غير الرسمية وذلك لإضفاء الصبغة الرسمية على أية اتفاقات تتوصل إليها في الجلسة غير الرسمية. وبالتالي، أعلق الجلسة العامة لفترة قصيرة وأدعو إلى عقد جلسة غير رسمية تقتصر على الأعضاء في المؤتمر فقط، وذلك للنظر في مشروع جدول الأعمال وفي الطلبات الواردة من غير الأعضاء. وسوف نعلق الجلسة الآن لفترة قصيرة لتمكين الوفود الأخرى والزوار من مغادرة القاعة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

استؤنفت الجلسة الساعة ١١/٠٠

الرئيس: نستأنف الآن الجلسة العامة ٨٦٢.

أقترح أن نتناول الموضوعين اللذين، جرى استباقهما ومناقشتهما بطريقة غير رسمية، وذلك وفقا للترتيب الذي اتبعناه أثناء مناقشتهما غير الرسمية. وبناء عليه، أسترعي انتباهكم أولا إلى الوثيقة CD/WP.513، التي أرفقت بها الطلبات المقدمة من ٣٤ دولة غير عضو للمشاركة في المؤتمر. وسأقرأ ثانية، أسماء الدول الـ ٣٤ هذه كي تدرج في المحضر وسأقترح منحها حق المشاركة، وهي: أذربيجان، والأردن، وأرمينيا، وإستونيا، وألبانيا، وآيسلندا، والبرتغال، وبروني دار السلام، وتايلند، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، والدانمرك، وزامبيا، وسان مارينو، وسلوفينيا، وسنغافورة، وغابون، والفلبين، وقبرص، وقطر، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، وموريشيوس، وموناكو، ونيبال، واليونان.

هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يوافق على دعوة هذه الدول للمشاركة في أعمالنا وفقا للنظام الداخلي للمؤتمر؟ لا أرى اعتراضا على ذلك.

تقرر ذلك.

ثانياً، أنتقل إلى مسألة جدول الأعمال، ووفقاً للمناقشة التي أجريناها بطريقة غير رسمية، استرعي انتباهكم إلى الوثيقة CD/WP.514، التي نُجري عليها الآن تعديلاً رسمياً وذلك بالاستعاضة عن عبارة "ريثما يختتم مشاوراته" بالعبارة "يقرر استئناف مشاوراته".

وكما نوهت آنفاً، فسأدلي ببيان يفيد بأنني أفهم أنه إذا ما توصل المؤتمر إلى توافق في الآراء بشأن تناول أية مسألة من المسائل، سيكون من الممكن تناولها ضمن إطار جدول الأعمال هذا. فهل هناك من اتفاق بشأن جدول الأعمال كما نقح وكما شفح بالبيان الذي أدليت به لتوي؟ لا أجد أي اعتراض.

تقرر ذلك.

السيد أكرم (باكستان): السيد الرئيس، أود تعقيباً على البيان الذي أدليت به للتو، وفيما يتعلق باعتماد جدول الأعمال، أن أدلي ببيان قصير يعبر عن فهمنا.

السيد الرئيس، لقد أدليت لتوكم ببيان إثر اعتماد جدول الأعمال يفيد بأن مؤتمر نزع السلاح لا مانع من أن يتناول مسائل أخرى في إطار جدول الأعمال الحالي. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أن المجتمع الدولي قد قبل الآن تماماً الاقتراح القائل بضرورة استكمال مسائل الحد من الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي بتدابير على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وهذا يشهد في حقيقة الأمر على الدينامية الخاصة بسباقات التسلح في مناطق مختلفة من العالم. وعليه يتعين السعي لتحقيق نزع السلاح عالمياً وإقليمياً على حد سواء وفي آن واحد.

وقد طلبت الجمعية العامة إلى مؤتمر نزع السلاح في قرارها ٣٣/٥٥ عين، التفاوض لوضع مبادئ للحد من الأسلحة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويعتزم وفدي متابعة هذا الاقتراح وتوصيات الجمعية العامة في إطار مؤتمر نزع السلاح وضمن إطار بند ملائم من بنود جدول أعماله.

الرئيس: إذا لم يكن هناك أي متحدث آخر أعتبر أن مداولات هذه الجلسة قد انتهت. وستعقد الجلسة القادمة للمؤتمر يوم الخميس من هذا الأسبوع، ٢٥ كانون الثاني/يناير، في الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥

-----